تاريخ الاستلام: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/06/20

أثر عمليات اعادة التأمين في الحد من المخاطر التي تواجه شركة التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين الاردنية

The effect of reinsurance operations on reducing the risks facing the insurance company An applied study on Jordanian insurance companies

د.أيمن محمد الشنطي* / أستاذ مشارك
dr.aymanshanti@bau.edu.jo
جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية / قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

د. محمد سليم العيسى/ أستاذ مشارك
Dr.Moh.Elessa@bau.edu.jo
جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية / قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

د.سليمان راجي وشاح / أستاذ مساعد
Sulaiman.weshah@bau.edu.jo
جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية / قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

د. محمد عدنان هلال العيشات / استاذ مساعد
Mohammadaishat@yahoo.com

ملخص :

هدفت الدراســـة إلى قياس أثر الأخطار التي تواجهها شركات التأمين في ضوء ممارسة انشطتها التشغيلية ومدى قدرتها على تجنب الكثير من الأخطار خلال عمليات إعادة التأمين لدى شركات تأمين أخرى ، حيث تعد عمليات إعادة التأمين الملاذ الآمن من تجنب وقوع الخطر بشكلة المباشر على الشـــركة ، واهتمت الدراســـة من خلال عمليات اعادة التأمين ومدى تأثيرها في الحد من المخاطر التي تواجهه شـــركة التأمين وعلية فإن الأهمية تكمن من خلال التعرف على المقدرة التي تعطيها عمليات إعادة التأمين في ســـبيل مواجهة الأخطار المحتملة والمتوقعة ، لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة كدراسة تطبيقية على شركات التأمين الاردنية.

الكلمات المفتاحية : إعادة التأمين ، شـــركات التأمين ، مخاطر التأمين

Abstracts:

The study aimed to measure the impact of risks faced by insurance companies in light of the practice of their operational activities and the extent of their ability to avoid many risks during reinsurance operations with other insurance companies, where reinsurance operations are a safe haven from avoiding the risk of a direct problem to the company, and the study focused on During reinsurance operations and their impact on reducing the risks faced by the insurance company, and hence the importance lies by identifying the ability that reinsurance operations give in order to face the potential and expected risks, this study relied on the descriptive analytical approach in This study is to be conducted as an applied study on Jordanian insurance

Key words: *reinsurance, insurance companies, insurance risks*

المؤلف المرسل: أيمن محمد الشنطي ، **الإيميل:** *draymanalshanti@gmail.com*

. **المقدمة** : تعد شركات التأمين المكون الأساسي لدى القطاع المالي والاقتصادي في أي دولة حيث ازدادت أهميتها من خلال التوسع الملحوظ و الحاصل في بيئة الأعمال فقد أصبحت شركات التأمين لا تقل أهمية عن القطاع المصرفي في أي دولة من حيث الإمكانات المادية او الموارد الإقتصادية المتاحة لها وأصبحت جزءاً مكملاً مع النظام المصرفي لا يقل عنه أهمية من حيث قيم أصولها ومواردها المالية ، فشركات التأمين تقوم بدور رائد في حماية الثروات و المقدرات الوطنية والممتلكات العامة و الخاصة على حدٍ سواء من خلال ضمان الوفاء بالتعويضات والالتزامات لحملة وثائق التأمين حسب شروط عقد التأمين وأحكامة ، كما أن شركات التأمين تقوم بتوزيع الأخطار بإعادة التأمين في الأسواق المحلية و العالمية فيؤمن الاقتصاد الوطني ضد المخاطر التي يتعرض لها، وعلى الرغم من أن شركات التأمين تشكل أحد أهم وسائل إدارة المخاطر في المجتمع بشكل عام والقطاع الاقتصادي بشكل خاص إلا أن هذه الشركات معرضة لمواجة الأخطار بسبب طبيعة عملياتها ، والتي تنشأ في بيئة من عدم التأكد والمخاطرة ، حيث أن هذه الشركات تعتبر معرضة لمختلف الأحداث والعوامل المؤثرة سواء كانت مؤثرات اجتماعية أو سياسية أواقتصادية بشكل كبير جداً، كما أن جوهر عملها ونشاطيا يتمثل بالخطر والأعمال عالية الخطورة (العمودي، 2015) .

وتتميز شركات التأمين بخصوصيتها وكثرة العوامل المؤثرة فيها، حيث يوجد العديد من عوامل الخطر وعدم التأكد في كل من بيئتها الداخلية والخارجية من لحظة البدء بالترويج لمنتجها التأميني، وصولاً الى تحملها لعبئها التأميني ، وطبيعة هذه الشركات بحد ذاتيا تعد خاضعة للمخاطر إذ أن كل عقد تأميني يعد مختلفاً من حيث البيئة المحيطة به والعلاقات السائدة فيه ، مما يجعله عرضة للمخاطر وعدم التأكد الذي قد تؤثر على أهداف الشركة كالإستمرارية والربحية والسيولة والتنافسية ، هذا وقد وضع التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم شركات التأمين أمام تحديات كبيرة في قبول تغطيات تأمينية قد لا ترغب في قبوليا أو الاحتفاظ بها في الأصل أو تزيد عن طاقتيا التشغيلية (برعي، 2016) .

إلا أن شركات التأمين تعتبر كباقي الشركات التي دوماً، تسعى إلى ممارسة نشاطها بشكل فعال يمكنها من تحقيق أهدافيا، ومن أجل تحقيق وجودها التنافسي والتي ينبغي لها أن توفر مختلف الوسائل وايجاد الأساليب لإدارة المخاطر التي تتعرض لها وبناءً على ما سبق أصبح من الضروري أن تقوم شركات التأمين بتوزيع الأخطار المحيطة بها من خلال شركة أخرى والتي تتمثل في عمليات إعادة التأمين، ومن هنا تتجلى أهمية إعادة التأمين من خلال فسح المجال أمام شركات التأمين لتحمل مخاطر عالية ذات تكاليف مرتفعة ، و إمكانية تجزئتها و توزيعها أو على الأقل تضطر إلى الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهتها أو أن تتقدم بالإعتذار عنها و بالتالي منحها فرصة لزيادة طاقتها التشغيلية و تحقيق اكبر وأشمل تغطية لسوق التأمينات في ظل المنافسة الشديدة لضمان بقائها واستمراريتها ، فهي بذلك تلعب دوراً هاماً في امتصاص الأخطار المهمة المهددة لنشاط التأمينات و الاقتصاد ككل، إن التطور الاقتصادي لدولة ما يفترض وجود نظام تأمين قوي ومحكم يستجيب لاحتياجات التغطية و التغيرات الحاصلة، وهذا بدوره يعتمد على انتقاء سياسة إعادة تأمين ،

و من هنا فإن نشاط إعادة التأمين يعتبر جزءً لا يتجزأ من نشاط التامين و يأتي بالمرتبة الثانية بعده و إن كان نشاط التأمين يمارس في نطاق داخلي فان عملية إعادة التأمين تعتمد بالدرجة الأولى على الانتشار على نطاق واسع بمختلف الدول .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الأخطار التي تواجهها شركات التأمين في ضوء ممارسة انشطتها التشغيلية ومدى قدرتها على تجنب الكثير من الأخطار خلال عمليات إعادة التأمين لدى شركات تأمين آخرى ، حيث تعد عمليات إعادة التأمين الملاذ الآمن من تجنب وقوع الخطر بشكلة المباشر على الشركة .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال عمليات اعادة التأمين ومدى تأثيرها في الحد من المخاطر التي تواجه شركة التأمين وعلية فإن الأهمية تكمن من خلال التعرف على المقدرة التي تعطيها عمليات إعادة التأمين في سبيل مواجهة الأخطار المحتملة والمتوقعة جراء عمليات التأمين الاعتيادية الأمر الذي ادى الى دراسة هذه العمليات والتعمق في تأثيرها في والحد من المخاطر على الصعيد العملي ومن خلال ممارسات هذه الشركات لتلك العمليات .

مشكلة الدراسة :

تواجة شركات التأمين مخاطر قد تفوق في معظم الأحيان قدرتها التشغيلية والمالية وخاصتاً عند حدوث مطالبات بالتعويض ، لذلك فإنه من الحرص والأمان والحد من المخاطر وتجير معظم أو جزء من هذه الأخطار الى شركات اخرى تقاسمها الخطر تكون ذات مقدرة تشغيلية ومالية عالية وكبيرة بنفس الوقت على شكل عمليات اعادة التأمين، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في تتبع الأثر من عمليات اعادة التأمين في تجنب الكثير من المخاطر التي قد تواجه شركات التأمين بحيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ✓ هل يوجد أثر لعمليات إعادة التأمين في زيادة قدرة شركة التأمين التشغيلية ؟
- ✓ هل يوجد أثر لعمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر الربحية لشركة التأمين؟
- ✓ هل يوجد أثر لعمليات إعادة التأمين في التخفيض من قيمة الخسائر المحتملة لشركة التأمين؟
- ✓ هل يوجد أثر لعمليات إعادة التأمين في المحافظة على قدرة شركة التأمين التنافسية ؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء الدراسات السابقة وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد تم صياغة أربعة فرضيات وهي :

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في زيادة قدرة شركة التأمين التشغيلية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر الربحية لشركة التأمين.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في التخفيض من قيمة الخسائر المحتملة لشركة التأمين.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في المحافظة على قدرة شركة التأمين التنافسية .

الدراسات السابقة :

دراسة ، (الصافي و أحمد، 2015): بعنوان تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية" بالتطبيق على فرع التأمين البحري بضائع للفترة من 2004 -2013"

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة أقساط إعادة التأمين البحري في شركات التأمين السودانية، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى القدرة الفنية للكوادر العاملة في شركات التأمين ودراسة اتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين المباشرة وأثرها على حجم النسب المعادة، ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة إضافة إلى منهج التحليل الاحصائي والذي يمكن من تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى أن ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين السودانية أدت لزيادة أقساط إعادة التأمين البحرى وأكدت الدراسة أن عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات غير المناسبة لفرع التأمين البحري ساهم في زيادة أقساط الإعادة وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة الدورات التدريبية للعاملين في الاقسام الفنية وخاصة أقسام الإعادة وضرورة مراجعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري والتقليل من اتفاقيات المشاركة والفائض والتركيز على اتفاقيات تجاوز الخسارة.

دراسة ، (زيد و العامودي، 2015): إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة تطبيقية على شركة التأمين الجزائرية

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية والمخاطر التي تواجيها وتحديداً المخاطر التشغيلية ، المنهج المتبع في الدراسة تم الاعتماد على الدراسات النظرية لتحليل واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية ونمذجة العمل فيها ، وقد خلصت الدراسة الى تقديم نموذج لإدارة مخاطر التشغيل في شركات التأمين يتكون من الأبعاد التالية : مبلغ التعويض ، عدد الحوادث ، عدد المؤمنين ، قسط التأمين.

دراسة ، (عقون، 2014): إدارة مخاطر شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT

هدفت الدراسة إلى توضيح أكثر لمختلف المخاطر التي تواجة شركات التأمين، التعرف على أكثر الطرق إدامة لمواجهة أي خطر يواجه شركات التأمين، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين ، توصلت الدراسة الى أن تقوم بخطوات إدارة المخاطر على الرغم من أنها لا تتوفر فيها عمل وظيفة خاصة، كما خلصت الدراسة الى أن وكالة التأمين بإدارة المخاطر يقوم بها كل العاملين بالوكالة.

دراسة ، (مرسي، 2011) : إدارة الأخطار وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة سوق

تناولت الدراسة أسس إدارة الأخطار بشركات التأمين وأهمية وجود إدارة مستقلة بالشركة وتأثير ذلك على قوة الملاءة المالية للشركات العاملة بسوق التأمين السوداني كما تناولت الدراسة أسباب إنخفاض مستويات الملاءة

المالية بالشركات وعلاقتها بإدارة الأخطار بصورة جيدة ، وتوصلت الدراسة الى أن شركات التأمين تدير الأخطار بطريقة تفتقر الي المنهجية ، وأن معظم شركات التأمين لاتوجد فيها إدارة مستقلة لإدارة الأخطار ، واوصت الدراسة برفع الكفاءة الفنية والإدارية لموظفي شركات التأمين عن طريق الدورات التدريبية وضرورة دراسة الأخطار المعروضة على الشركة دراسة كافية ومتأنية تعمل على تجنيبها خطر العسر المالي والإفلاس.

دراسة ، (رمضان، 2010) :أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي

هدفت الدراسة للتعرف على القوة الاستيعابية لسوق التأمين السوداني، ومدى تناسب عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني مع الحاجة للتأمين ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن وجود شركات إعادة التأمين الوطنية يساهم في الحد من تسرب عمليات إعادة التأمين إلى الخارج، ولكن دور شركات إعادة التأمين مرتبط أيضاً بالطاقة الاستيعابية لهذه الشركات والتى بموجبها يتم تحديد مقدار النسب المعاد تأمينها إلى الخارج ، وبناءً علي ذلك وضعت الدراسة عدة فرضيات من أهمها تدني الوعي التأميني لدي الفئات المستهدفة بعملية التأمين سبب في ضعف القوة الاستيعابية لسوق التأمين السوداني وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الاحتفاظ في معظم شركات التأمين السودانية ضعيف جداً ولا يتناسب مع الامكانيات المادية لهذه الشركات ، أن عدد شركات التأمين في سوق التأمين السوداني لا يتناسب مع حاجة السوق من الخدمة التأمينية .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تحدثت معظم الدراسات السابقة عن ادارة المخاطر في شركات التأمين وقدرة الشركات المالية في تغطية اخطارها ، وكذلك عن الكوادر الإدارية المدربة حول عمليات اعادة التأمين ، وايضاً عن قدرة الشركات على الطاقة الإستيعابية لها من خلال عمليات التأمين العادية ، فيما تناولت هذه الدراسة ابعاد مختلفة من خلال التطرق الى عمليات اعادة التأمين التي بدورها تحسين الطاقة التشغيلية لهذه الشركات والتي بدورها تقلل من حدوث الخسائر المحتملة مما يؤثر على هذه الشركات بزيادة قدرتها وملائة المالية مما يؤدي التعظيم ربحيتها مما يعطيها الحافز و المقدرة التنافسية في اسواق التأمين وذلك من خلال التطبيق المباشر على شركات التأمين الأردنية .

2. مفاهيم عمليات إعادة التأمين

عُرفت عمليات إعادة التأمين من قبل بعض الباحثين والكتاب على انها عمليات تهدف الشركات من خلالها إلى تجزئة المخاطر التي يضمنها المؤمن ومن هذه التعريفات نذكر منها :

هو اتفاق بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين بمقتضاه يتعهد معيد التأمين بأن يتحمل جزءاً من إلتزام المؤمن المباشر والذي يتمثل في التعويض ، على أن يقوم المؤمن المباشر بدفع جزء من القسط إلى معيد التأمين ويسمى هذا الجزء من القسط إعادة التامين (عريقات و عقل، 2008) . وأيضاً تعتبر عملية إعادة التامين هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه ، بين شركة التأمين التي توصف بالشركات المساندة والشركات المتخصصة في اعادة التامين والتي تتصف بمعيد التأمين ، حيث يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءاً من الخسارة الناتجة عن وقوع الأخطار وبمقدار شروط العقد (شكري، 2008). وهي أيضاً عقد تأمين جديد أي

منفصل ومستقل عن الوثيقة الأصلية للتأمين وعلى نفس الخطر الذي تم التأمين علية سابقاً بموجب الوثيقة الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين ، لذى فإن إعادة التأمين تهدف الى حماية الشركات أي شركات التأمين من الخسائر المحتملة عن طريق تحويل تلك الخسائر الى معيد التأمين أي أنها تستعيد قيمة خسائرها من معيد التأمين مقابل اقساط تدفها له (مختار، 2011). ومن خلال ما سبق نستخلص أن عمليات اعادة التأمين ماهي إلا سياسات تتبعها الشركات من أجل نقل جزء من الخطر من المؤمن المباشر إلى الشركات التي يتم من خلالها عملية إعادة التأمين، وكذلك فإن عمليات إعادة التأمين لا تختلف في مفهومها عن مفهوم التأمين، وأنها ايضاً تعتبر من العمليات التي تسهم في ازدهار ونمو النشاط التأميني وتجنب مخاطر المنافسة فيما بين الشركات ، ومن هنا نرى أنه يمكن أن نُعرف عمليات إعادة التأمين بأنها تشاركية ملزمة تلتزم بموجبها شركات إعادة التأمين بأن تساهم في دفع قيمة التعويضات جنباً الى جنب مع شركات التأمين الأساسية وفقاً لاتفاقية عملية إعادة التأمين المتفق عليها بين الشركتين مقابل قيام شركات التأمين الأساسية بالتنازل عن جزء من أقساط التأمين.

1.2 أهمية عمليات إعادة التأمين :

ومن خلال التعريفات السابق ذكرها فلقد برزت أهمية عمليات إعادة التأمين من خلال النقاط التالية (الصافي و أحمد، 2015) :

1.1.2 زيادة الطاقة التشغيلية : إن الطاقة التشغيلية هي الحد الأقصى للمبالغ التي تستطيع شركة التأمين أو إعادة التأمين الاكتتاب فيه ودون تعرض هامش ملاءتها للخطر، حيث تضطر شركة التأمين في كثير من الاحيان قبول تامينات تفوق قيمتها الحد الاقصى لطاقة الشركة التشغيلية، ولذلك تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين لزيادة طاقتها التشغيلية فتقبل كافة الأخطار المتوقعة سواء كانت صغيرة أم كبيرة بدرجة كبيرة من الموثوقية بأن معيد التأمين سيقبل عملية إعادة تأمينها بما يزيد عن طاقتها.

2.1.2 التوازن والاستقرار : يعتبر التوازن والاستقرار أو تفادي آثار التقلبات في معدلات الخسائر من القواعد المميزة لعمليات إعادة التأمين، فالمؤمن له لايعرف هل أو متى سيتعرض لخسارة وكذلك المؤمن وكلاهما لا يعلمان أيضاً بكلفة الخسارة إن حدثت، ولكن من خلال إعادة التأمين يستطيع المؤمن المباشر إرساء توازن في تقلبات معدلات الخسائر من خلال توزيع الأخطار على مجموعة ضخمة من المجمعات التأمينية عن طريق إعادة التأمين.

3.1.2 توزيع الخطر : التأمين هو آلية لتوزيع الخطر حيث يتم توزيع خطر حامل الوثيقة (المؤمن له) على جميع حملة الوثائق الآخرين الذين قاموا بشراء نفس الوثيقة، وتواصل عمليات إعادة التأمين هذه العملية بتوزيع الخطر على عدد أكبر عن طريق مشاركة معيدي التأمين من مختلف أنحاء العالم ، وعندما تحدث خسارة كبيرة سيستلم المؤمن له مقابل خسارته هذه ومن ثم يقوم المؤمن نفسه بمطالبة معيدي التأمين في وقت واحد، وفي حالة مطالبات إعادة التأمين يقوم جميع معيدي التأمين بدفع جزء منها وبهذا يتم توزيع الخطر بصورة

فعلية عن طريق إعادة التأمين وبها يستفيد المؤمن المباشر من الحماية المالية بنفس الطريقة التي يستفيد بها المؤمن لهم عند شراءهم لوثيقة التأمين (جعفر، 2006).

2.2 أهداف عمليات إعادة التأمين:

أن عمليات إعادة التأمين تحقق مجموعة من الأهداف ومن أهمها (شكري، 2008):

1. تقوم شركات إعادة التأمين بتقديم المساعدات الفنية لشركات التأمين المباشر، وذلك بتدريب كوادرها على أداء أعمال التأمين الفنية بكفاءة مما ينعكس على عمليات كفاءة التشغيل والتسعير والتسويق والمنافسة وكذلك الأمر على ربحيتها.
2. يعتبر لشركات إعادة التأمين دوراً هاماً في شركات التأمين المباشر حيث يمثل هذا الدور دور البنك المركزي مع البنوك المحلية، أي أنة دور تمويلي في بعض الأوقات وخصوصاً بالنسبة لشركات التأمين المباشر الصغيرة والجديدة والتي تؤدي عمليات إعادة التأمين كنوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات الصروف لديها .
3. تمكين الشركة المستفيدة من المنافسة داخل السوق الذي تعمل فيه على سعة كبيرة من الأخطار.
4. لحماية صافي احتفاظ الشركة المسندة من الخطر المنفرد باتفاقية نسبية أو زيادة الخسارة للخطر، وكذلك من الأخطار المتراكمة المتشابهة الناتجة عن خطر واحد مؤمن منه ، وايضاً من التعويضات الصغيرة التي تنهك صافي الأقساط المحتفظ بها .

1.2.2 الخطر المفاهيم والتقسيمات :

مقدمة: يواجه الإنسان في حياته العديد من الأخطار التي قد تصيبه في شخصه أو ممتلكاته ، حيث كان قديماً الإنسان يواجه هذه الأخطار بمفرده ثم إتجهت بعد ذلك الجماعات في البحث عن كيفة تفاديها أو التقليل من حجمها الى ادنى مستوى ، ويرجع ذلك الى أول من عرف التأمين وهم المصريين القدماء حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد وأوراق البردي أنهم كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى نظراً لإعتقادهم في الحياة الأخرى وما يتطلبه ذلك من إرتفاع نفقات الوفاة مثل بناء المقابر وتحنيط الجثث واستخدام التوابيت وتتولي الجمعية الإنفاق على هذه المراسم نيابة عن أسرة العضو المتوفي في مقابل سداد إشتراك سنوي يدفعة العضو أثناء حياته من عائد تجارته أو محصوله (الهناس و حمودة، 2000) .

تعريف الخطر : الخطر في لغة هو الإشراف على الهلاك ، تعددت الأراء حول تعريف الخطر فعرف بأنه "الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند إتخاذه القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارت التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين ، و عرف الخطر ايضاً على أنه " الشك الموضوعي من نتائج موقف معين، كما ان الخطر له صفات تكوينية تختص به لوحدة ومن هذه الصفات ، انه احتمالي الحدوث وغير مؤكد ، ويتكون نتيجة حدث فوجائي بمعنى انه

غير متعمد ومخطط له ، انه دائم الوقع في المستقبل ، وايضاً لا بد من ان يترتب علية خسائر محققة (خسائر مادية) نقلاً عن (عبد العزيز، 2016):

وايضاً هناك عوامل مساعدة لظهور الخطر او لكي يتحقق مثل هذة العوامل المادية والعوامل الشخصية والأخطار خاصة تتمثل بمجموعة الأخطار التي تصيب الفرد أو عدد محدود من أفراد المجتمع ومن أمثلتها خطر الوفاة، الشيخوخة، المرض، الحريق، السرقة، التصادم، غرق السفينة (الهانس و حمودة، 2000) .

كما يمكن تقسيمها على حسب طبيعة الشئ المعرض للخطر فيمكن تقسيمها الي أخطار إقتصادية وهي الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو إقتصادية مثل خطر الحريق، السرقة أو حوادث السيارات ، أماالأخطار الغير إقتصادية فتعرف بأنها تلك الأخطار التي يؤدى تحققها الي خسارة معنوية لايمكن تقييمها نقديا ، ونظرا لعدم تحديد قيمة هذه الخسارة لاتستطيع شركات التأمين في جميع دول العالم تغطية مثل هذه الأخطار ، وهناك مخاطر تتعرض لها شركات التأمين خلافاً عن الأخطار السابق ذكرها والتي تمثل محوراً اساسياً من محاول المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين كمخاطر الإكتتاب وهي مخاطر تتمثل بالخسارة التي تحدث بسبب أنشطة الإكتتاب وهي المخاطر المتعلقة بالتسعير، كما تشمل المخاطر التي تسبق إصدار وثقيقة التأمين، وهناك ايضاً المخاطر الطبيعية وهي مخاطر تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين والفيضانات وموجات البرد وقد أثرت هذه الأخطار بشكل كبير على صناعة التأمين في العالم وخاصة في المناطق التي تشهد نشاط تلك الكوارث من العالم (برعي، 2016)

وأيضاً هناك خطر يحيط بشركات التأمين الأ وهو خطر السوق الأ وهي الخسائر التي تنشأ عن التحركات في أسعار السوق أي التذبذب في قيم الموجودات القابلة للتداول والتسويق وإنحراف المعدل الفعلي للعائد عن المعدل المتوقع، أو تلك التي تنشأ عن التغيرات في الدورة الإقتصادية أو تغير أذواق وعادات المستهلكين (ربيعة، 2012) .

وهناك خطراً اخراً غاية في الأهمية الأ وهو خطر السيولة وهي الخسارة المحتملة التي تتكبدها شركات التأمين نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بشكل فوري والتعثر في سداد المطالبات وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لإلتزاماتها في الوقت المحدد او المتوقع. وايضاً هناك خطر العمليات التشغيلية وهي المخاطر الناتجة عن خسارة عجز أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص او النظم الداخلية او عن الأحداث الخارجية، أما بالنسبة لشركات التكافل فتشمل الخسارة الناتجة عن عدم الإلتزام بالشريعة والعجز في الإلتزامات الإستئمانية لمشغل التكافل، وقد تؤدي المخاطر التشغيلية الي خسائر مالية للكيان أو عدم القدرة إستغلال الفرص والإضرار بالسمعة وإنعدام الكفاءة التشغيلية مما يتسبب في إنعدام القدرة على الإستمرار في العمل (مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمي، 2012).

وينبغي لشركات التأمين التكافلي تحديد كافة الأسباب المحتملة لحالات الخلل في التشغيل بما في ذلك الإخفاق في العمليات الداخلية والإهمال المحتمل الأنشطة الإحتيالية أو غير المؤهلة في مصادرها البشرية الداخلية أو الإخفاقات الأخرى في نظمها.

3. الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة: لقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة , وذلك للتعرف على أثر عمليات اعادة التأمين في الحد من المخاطر التي تواجة شركة التأمين كدراسة تطبيقية على شركات التأمين الاردنية، وهذا المنهج يقوم على تفسير دقيق وتفصيلي للوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها ومكوناتها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة ، ولا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة بشكل شمولي يفيد في تعميم الحقائق أو المعرفة التي تم استخلاصها ويساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة , وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها (النجار و الزعبي، 2013).

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون إلى تعميم النتائج عليها ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، حيث يكتسب تحديد عينة الدراسة أهمية كبيرة ، إذ تتضح متغيرات وأهداف الدراسة في ضوء التحديد الصحيح والواضح لعينة الدراسة.

وتأسيسا على ذلك فقد اختيرت ثلاث فئات رئيسية وهم قائد الفريق ومدير القسم ونائب المدير، بحيث تم توزيع (100) استبانه , وقد استردت (94) استبانه كان منها (80) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي وهذه تشكل ما نسبته (80%) من مجموع الاستبيانات الموزعة.

2.3 مصادر جمع البيانات:

1.2.3 **المصادر الثانوية** : استعان الباحثون بالكتب والمراجع والأبحاث العلمية العربية والأجنبية المنشورة والرسائل و الأطروحات الجامعية العربية والأجنبية المطبوعة والإلكترونية , والاستعانة أيضا بالشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

2.2.3 **المصادر الأولية** : قام الباحثون بتطوير استبانه كأداة للدراسة ، حيث تم تطويرها بشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة ، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تكونت الاستبانه من الأجزاء التالية:

الجزء الأول : الأسئلة المتعلقة البيانات الشخصية والوظيفية حيث تكونت من (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص ، المركز الوظيفي ، الخبرات ، الشهادات المهنية)

الجزء الثاني : الفقرات المتعلقة بقياس فرضيات الدراسة ، وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل استبانه تكونت صورتها النهائية من (20) فقرة مقسمة إلى: (5) فقرات تقيس الفرضية الأولى ، و(5) فقرات تقيس الفرضية

الثانية ، (5) فقرات تقيس الفرضية الثالثة ، و(5) فقرات تقيس الفرضية الرابعة ، وقد أعتمد الباحثون مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانه لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في الاختيار حيث تراوحت قيمه بين (1-5) والموضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقا للمعادلة التالية : (Sekaran, 2010)

***طول الفئة=** $\frac{\text{الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(1-5)}{3} = 1.33$

طول الفئة + اقل وزن = 1.33+1 =2.33 فتصبح درجة الاتفاق الأولى (1-2.33) وبمستوى متدني

وللانتقال للفئة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة الاتفاق الثانية (2.34-3.66) وبمستوى متوسط

وللانتقال للفئة الثالثة 3.66 + 1.33 =5 فتصبح درجة الاتفاق الثالثة (3.67-5) وبمستوى مرتفع

وبناء على المعالجة تم تحديد الأهمية النسبية وفقاً للأتي:

- درجة الموافقة المرتفعة : وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66).
- درجة الموافقة المتوسطة : وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34 - 3.66).
- درجة الموافقة المتدنية : وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34).
- جدول رقم (2) : التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	56	%70
	أنثى	24	%30
المجموع		80	%100
المؤهل	دبلوم	10	%12.5
	بكالوريوس	54	%67.5
	ماجستير	16	%20
	دكتوراه	–	–
المجموع		80	%100
التخصص	محاسبة	20	%25
	علوم مالية ومصرفية	16	%20

	إدارة أعمال	22	%27.5
	اقتصاد	8	%10
	قانون	10	%12.5
	أخرى	4	%5
المجموع		80	%100
المركز الوظيفي	موظف مبيعات وتسويق	16	%20
	قائد فريق	36	%45
	مدير قسم	20	%25
	نائب المدير	8	%10
المجموع		80	%100
الخبرات	اقل من 5 سنوات	20	%25
	5-9 سنوات	28	%35
	10-14 سنة	22	%27.5
	أكثر من 15 سنة	10	%12.5
المجموع		80	%100
الدورات التدريبية في مجال عمليات اعادة التامين	لا توجد دورات	40	%50
	دورة واحدة	24	%30
	ثلاث دورات	12	%15
	خمس دورات فأكثر	4	%5
المجموع		80	%100

- يبين الجدول رقم (2) بأن ما نسبة 87.5% من عينة الدراسة هم على الأقل من حملة شهادة البكالوريوس فأكثر ، وكما يلاحظ أيضا من الجدول بأن حوالي 90% من عينة الدراسة هم من أصحاب التخصصات ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهذه التخصصات هي (المحاسبة ، المالية والمصرفية ، إدارة الأعمال ، اقتصاد وقانون) ، كما يلاحظ أن ما نسبته 90% من عينة الدراسة هم من أصحاب القرار في عمليات إعادة التأمين ، كما يلاحظ أن ما نسبته 75% من عينة الدراسة يتمتعون بخبرات عملية تزيد عن خمس سنوات وهذا مؤشر ايجابي على وجود خبرات عملية لفترات طويلة نسبياً. كما يلاحظ بأن ما نسبته 50% من عينة الدراسة من لديهم دورات تأهيلية في عمليات إعادة التامين على الصعيد المحلي والدولي .

- **جدول رقم (3)** :الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الأولى

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقوم الشركة بعمليات إعادة التأمين لحماية نفسها من حدوث الخسارة و إعادة توازنها المالي.	4.275	0.81610
عمليات إعادة التأمين تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لتكلفة المطالبات فيها .	4.2	0.93918
عمليات إعادة التأمين تجنب شركات التأمين تقلبات تكلفة المطالبات المالية والخاصة بالعمليات .	4.125	0.88252
عمليات إعادة التأمين تزياد من الطاقة التشغيلية ، من خلال توظيف اكبر عدد من العمليات.	3.375	1.33373
عمليات إعادة التأمين تقوم على توفير الحماية للشركات من الكوارث والأخطار .	4.025	0.87257

يبين الجدول رقم (3) أن اتجاهات العينة ايجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداه القياس (3) وهو الأقرب الى الموافق كما أن غالبية اجابات العينة قد تمركزت حول حدى من معاملات الوسط الحسابي وهما (4.275 ، 3.375) وبإنحراف معياري (0.81610 ،1.33373) وهما يخصان الفقرات التالية : تقوم الشركة بعمليات إعادة التأمين لحماية نفسها من حدوث الخسارة و إعادة توازنها المالي، وأن عمليات إعادة التأمين تزياد من الطاقة التشغيلية من خلال توظيف اكبر عدد من العمليات وهذا يدعم الفرض أن هناك اثر لعمليات إعادة التأمين في زيادة قدرة شركة التأمين التشغيلية .

جدول رقم (4) :الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثانية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمليات إعادة التأمين تبدد الأخطار الكبرى في الشركة بحيث تصبح قابلة للتأمين ومن الممكن تغطيتها.	3.375	1.33373
عمليات إعادة التأمين تهدف إلى تنويع المحفظة المالية لها للحفاظ على التوازن المالي.	4.275	0.81610
عمليات إعادة التأمين تساعد على حماية رؤوس الأموال وتوزيعها وتوفير سبل متعددة لتوظيفها.	3.825	0.95776
عمليات إعادة التأمين تؤثر وبشكل مباشر على متانة المركز المالي للمؤمن المباشر من خلال زيادة قيمة رأس المال وكذلك الاحتياطات في الشركة.	3.825	1.07944
عمليات إعادة التأمين تؤثر وبشكل مباشر على درجة خطر المؤمن ضده في نجاح عملية إعادة التأمين.	3.825	1.25856

يبين الجدول رقم (4) أن اتجاهات العينة ايجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداه القياس (3) وهو الأقرب الى الموافق كما أن غالبية اجابات العينة قد تمركزت حول حدى من معاملات الوسط الحسابي وهما (4.275 ، 3.375) وبإنحراف معياري (0.81610 ،1.33373) وهما يخصان الفقرات التالية : أن عمليات إعادة التأمين تهدف إلى تنويع المحفظة المالية لها للحفاظ على التوازن المالي ، و

أن عمليات إعادة التأمين تبدد الأخطار الكبرى في الشركة بحيث تصبح قابلة للتأمين ومن الممكن تغطيتها وهذا يدعم الفرض أن هناك اثر لعمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر الربحية لشركة التأمين .

جدول رقم (5) :الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثالثة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمليات إعادة التأمين توزيع الأخطار والمسؤوليات التي تعاقدت عليها شركة التأمين على أكبر قدر ممكن بحيث تخفف من حدة تلك الأخطار وبشكل متوازن	3.8	1.11401
عمليات إعادة التأمين تعمل على الاتقاء والتحوط من الخسائر الكوارثية ومن نتائجها المالية من خلال التأمين ضد هذه الخسائر المحتملة .	3.75	1.10998
عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى اعطاء توصيات للمؤمن لهم تساهم هذه التوصيات في إسداء المشورة الفنية في مجال منع أو تقليل الخسائر.	3.625	1.14774
عمليات إعادة التأمين تحصل على عمولات من معيدي التأمين تحتسب نسبياً من الأقساط المسددة إلى المعيدين وكذلك إلى عمولة أرباح تدفع إلى شركة التأمين لتشجيعها على مواصلة انتقاء الأخطار الجيدة وتحقيق أرباح الاتفاقية	3.75	1.27601
عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى تكرار العمليات المكتتب بها مما يقلل من حدوث الخسائر.	4.125	1.09046

يبين الجدول رقم (5) أن اتجاهات العينة ايجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداه القياس (3) وهو الأقرب الى الموافق كما أن غالبية اجابات العينة قد تمركزت حول حدى من معاملات الوسط الحسابي وهما (4.125 ، 3.625) وبإنحراف معياري (1.09046 ،1.14774) وهما يخصان الفقرات التالية : أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى تكرار العمليات المكتتب بها مما يقلل من حدوث الخسائر ، وأن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى اعطاء توصيات للمؤمن لهم تساهم هذه التوصيات في إسداء المشورة الفنية في مجال منع أو تقليل الخسائر وهذا يدعم الفرض أن هناك اثر لعمليات إعادة التأمين في التخفيض من قيمة الخسائر المحتملة لشركة التأمين .

جدول رقم (6) :الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الرابعة

الفقرة	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى توسيع مجالات التأمين وتطويره وإيجاد سبل لاحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من اجل زيادة حصتها السوقية .	4.45	0.71432
أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى إيجاد نوع من الرقابة لما تبذله من جهود في تطوير هذه الصناعة بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشرة	3.775	1.22971
أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى صقل الخبرات الفنية والمهارات الإدارية التي تحتاجها لدراسة وفحص العمليات الكبرى مما يثري مكانتها التنافسية .	3.95	1.23931
إن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى حماية ممتلكات الشركة من التلف والضياع وضمان استمراريتها وتعزيز قدرتها التنافسية .	4.075	1.20655

أن عمليات إعادة التأمين على صعيد الاتفاقيات المبرمة ما بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين المحلية فإنة يحقق مردوداً اقتصادياً وطنياً وتنافسياً على الصعيد الداخلي .	3.85	1.14466

يبين الجدول رقم (6) أن اتجاهات العينة ايجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداه القياس (3) وهو الأقرب الى الموافق كما أن غالبية اجابات العينة قد تمركزت حول حدى من معاملات الوسط الحسابي وهما (4.45 ، 3.775) وبإنحراف معياري (0.71432، 1.22971) وهما يخصان الفقرات التالية : أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى توسيع مجالات التأمين وتطويره وإيجاد سبل لاحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من اجل زيادة حصتها السوقية ، وأن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى إيجاد نوع من الرقابة لما تبذله من جهود في تطوير هذه الصناعة بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشرة وهذا يدعم الفرض أن هناك اثر لعمليات إعادة التأمين في المحافظة على قدرة شركة التأمين التنافسية .

3.3 نتائج اختبار الفرضيات

جدول رقم (7) : إختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في زيادة قدرة شركة التأمين التشغيلية.	0.770	2.0322	0.447	قبول

يظهر من الجدول رقم (7) أن قيمة (T المحسوبة = 0.770) وهي أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H1) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (H1) وهذا يعني " أنة يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في زيادة قدرة شركة التأمين التشغيلية " .

جدول رقم (8) : إختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر الربحية لشركة التأمين.	1.571	2.0322	0.125	قبول

يظهر من الجدول رقم (8) أن قيمة (T المحسوبة = 1.571) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ha) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني" إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في الحد من مخاطر الربحية لشركة التأمين".

جدول رقم (9) : إختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في التخفيض من قيمة الخسائر المحتملة لشركة التأمين.	0.610	2.0322	0.546	**قبول**

يظهر من الجدول رقم (9) أن قيمة (T المحسوبة = 0.610) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ha) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني انه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في التخفيض من قيمة الخسائر المحتملة لشركة التأمين".

جدول رقم (10) : إختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في المحافظة على قدرة شركة التأمين التنافسية .	0.811	2.0322	0.423	**قبول**

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة (T المحسوبة = 0.811) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ha) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني " أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعمليات إعادة التأمين في المحافظة على قدرة شركة التأمين التنافسية" .

4. النتائج والتوصيات :

بينت نتائج التحليل الاحصائي ما يلي :

1- ان الشركات التي تمارس عمليات اعادة التأمين تكون قدرتها التشغيلية اعلى وان بإستطاعتها حماية نفسها من تحقيق الخسائر

2- ان الشركات التي تمارس عمليات اعادة التأمين تحافظ على توازنها المالي .

3- ان الشركات التي تمارس عمليات اعادة التأمين تبدد الأخطار المباشرة .

4- ان الشركات التي تمارس عمليات اعادة التأمين تقدم النصح والإرشاد لتقليل الخسائر على المؤمن .

5- أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى توسيع مجالات التأمين وتطويره .

6- أن عمليات إعادة التأمين تؤدي إلى زيادة حصتها السوقية.

وتوصي هذه الدراسة بما يلي :

1- بضرورة التوسيع بقاعدة شمولية اكثر لعمليات اعادة التامين .

2- عدم اقتصار عمليات اعادة التامين فقط على بعض الجوانب التامينية بل تتسع لتشمل كافة النواحي التأمينية .

3- اعطاء الموظفين والمشرفين والمسوقين دورات تأهيلية في مجالات عدة ومتنوعة لعمليات اعادة التأمين .

4- العمل على تعزيز مقومات شركات التامين الوطنية لجعلها هي المستقطبة لعمليات اعادة التامين للدول المجاورة والشقيقة .

5- استقطاب خبراء إعادة التامين من قبل الشركات العالمية لتقديم دورات وارشادات توعوية حول عمليات إعادة التأمين .

5. قائمة المراجع

احمد. (2015). تقيم إعادة التامين في شركات التأمين السودانية بالطبيقة على فرع التامين البحري بضائع للفترة 2004 - 2013., العدد الثاني (المجلد 16). مجلة العلوم الاقتصادية ، الثاني (16).

ايمن زيد، و الطارد العامودي. (2015). إدارة المخاطر في شركات التأمين : دراسة تطبيقية على الشركات الجزائرة للتامين. مجلة رؤى اقتصادية ، العدد الأول (9).

برعي عثمان عبد العزيز. (2016). تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الإخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر ة. رسالة دكتوراة ، 30.

بهاء بهجت شكري. (2008). إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق. عمان: در الثقافة للنشر والتوزيع.

حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2008). التأمين وإدارة الخطر . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حكيمو عقون. (2014). إدارة مخاطر شركات التأمين ، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين . رسالة ماجستير غير منشورة .

سامي ميرغني مرسي. (2011). إدارة الأخطار وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة سوق. رسالة دكتوراة غير منشورة .

عبد الإله جعفر. (2006). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عبد العال برعي. (2016). تقويم أثر إعادة التأمين على ادارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين . مجلة جامعة الرباط الوطنية .

فايز النجار، و ماجد الزعبي. (2013). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي. عمان - الأردن: دار الحاد للنشر.

ماجد ربيعة. (2012). www.altamin-heoxs/159-topics. تم الاسترداد من مقدمة في إعادة التأمين.

مجتبى هاشم رمضان. (2010). أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي . رسالة دكتوراة غير منشورة .

مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمي. (2012). www.giem.info/article/detais/id/412. تم الاسترداد من مجلس الخدمات المالية الإسلامية إدارة الخطر لشركات التأمين الإسلامي.

محمد عبد العزيز الصافي، و علي أحمد أحمد. (2015). تقيم إعادة التأمين في الشركات السودانية دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد الثاني (المجلد 16)، 6-7.

محمود العمودي. (2015). إدارة المخاطر في شركات التأمين. مجلة رؤى اقتصادية ، 9.

مختار الهانس، و ابراهيم حمودة. (2000). مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعة.

مختار الهناس، و ابراهيم حمودة. (2000). مفقدمة في مبادئ التأمين . الإسكندرية : الدار الجامعية .

مختار، نبيل محمد .(2011) .إعادة التأمين .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي.

Sekaran, U. (2010). Research Methods for Business: A Skill Building Approach (5th Edition ed.). New York: Wiley And Sons Inc.